Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

أوراق بحثية شبابية
2022/0028

واقع العمالة غير المنظمة في قطاع غزة... حقائق وأرقام

إعداد

أ. عبد الله أبو الشعر، أ. محمد عاشور

ضمن مشروع

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الإنسان

ifa Institut für Auslandsbeziehungen
Federal Foreign Office

إصدار

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية - فلسطين

أكتوبر 2022

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

واقع العمالة غير المنظمة في قطاع غزة... حقائق وأرقام

إعداد

أ. عبد الله أبو الشعر، أ. محمد عاشور

إصدار

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

أكتوبر 2022

ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة..

واقع العمالة غير المنظمة في قطاع غزة... حقائق وأرقام

تسبب ضعف الحالة الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، حيث بلغ معدل العاطلين عن العمل في قطاع غزة خلال الربع الأول من العام 2022 إلى 46.6%، وتخطي نسبة الفقر 70%، وفقًا للجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، إضافة إلى الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ 15 عامًا، والذي أثَّر على الأحوال المعيشية، وكذلك الوضع السياسي الداخلي السَّيء (الانقسام)، في تضرر سوق العمل في القطاع وتزايد العمالة غير المنظمة.

العمالة غير المنظَّمة

عرَّف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصاءات العمل الذي عقدته منظمة العمل الدولية في جنيف عام 2003 العمل غير المنظَّم بأنَّه إجمالي عدد الوظائف غير المنظَّمة في إطار منشآت القطاع المنظم، أو منشآت القطاع غير المنظَّم، أو الأسر المعيشية خلال فترة مرجعية محددة، والعاملين لحسابهم الخاص في منشآتهم الخاصة التابعة للقطاع غير المنظَّم، وأصحاب العمل العاملين في منشآتهم الخاصة التَّابعة للقطاع غير المنظم، والعمال الأسريّين المُساهمين (بصرف النَّظر عما إذا كانوا يعملون في منشآت القطاع المنظَّم أو غير المنظَّم)، وأعضاء تعاونيَّات المنتجين غير المنظَّمين، والمُستخدَمين في الوظائف غير المنظَّمة في منشآت القطاع المنظَّم، أو منشآت القطاع غير المنظَّم، أو عمال منزليّين يتقاضون أجرًا، والعاملين للحساب الخاصّ في إنتاج سلع ينْحصر استخدامها النهائي في استخدام أسرهم المعيشية لها[1]. وعرَّف الجهاز المركزي للإحصاء العمالة غير المنظمة بأنها جميع الوظائف في القطاع غير المنظم، ويشمل ذلك كلَّ وظيفةٍ ذات طابعٍ غير منظم في القطاعات الأخرى من الاقتصاد[2].

يشكِّل العمل غير المنظَّم في فلسطين ما نسبته 57% من مجموع العاملين في فلسطين، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[3]، ووفقًا لآخر إحصائية رسميَّة تتعلق بالعمل غير المنظَّم في فلسطين صدرت

[1] المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، مبادئ توجيهية بشأن تعريف إحصائي للعمالة غير المنظمة.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة النتائج الأساسية 2008.

[3] المرجع السابق.

عنه نهاية عام 2008، يعود سبب عدم توفُّر إحصاءات رسمية حديثة إلى صعوبة إجراء مثل هذه الإحصاءات.

يتبع مصطلح العمالة غير المنظمة للاقتصاد غير المنظَّم، وهو الاقتصاد المقابل للاقتصاد المنظور أو المعلوم، وتوجد العديد من التَّسميات له، والتي من بينها الاقتصاد غير الرَّسمي، أو الاقتصاد غير المنظم، أو الاقتصاد المغمور، أو اقتصاد الظلّ، أو الاقتصاد الثاني، أو الاقتصاد غير المسجَّل، أو غير المرخَّص رسميًا[4]. ويطلق مصطلح العمالة غير المنظمة على الأفراد العاملين في القطاعات الخاصة، ولدى أصحاب المشاريع، مثل: المصانع، والمطابخ، والمطاعم، ومحلات الحلويات، والبقالة، كوْن أنَّ تلك الفئة العاملة غير مسجَّلة بشكلٍ رسميٍّ، وغير مُدْرجين ضمن نظام الدَّوام الكامل، أو الجزئي، وغير مُدرجين ضمن الموظفين المؤقَّتين والموسميّين.

تميَّز استخدام مصطلح "القطاع غير الرسمي" بقدرٍ كبيرٍ من عدم الدِّقة في البداية، وما زال حتى الآن يثير إشكاليَّات عند التمييز بينه وبين مصطلح "القطاع الرسمي"، فقد استُخدم للإشارة إلى فقراء الحضر على وجه الخصوص، أو إلى أولئك الذين يقطنون في الأحياء الفقيرة المزدحمة بالسُّكان في المُدن، وكذلك مَن يقيمون في مأوىً ذي مواصفات متواضعة للغاية، على أرضٍ تمَّ احتلالها أو امتلاكها بوضع اليد، كما استُخدم المصطلح أحيانًا للإشارة إلى المشتغلين في أنشطة لا يحظى أغلبها بالرِّضا من جانب المجتمع. وفي بعض الأحوال كان المصطلح يعبِّر عن أصحاب المهن ذات الإنتاجية، أو الأجر المنخفض، والمهاجرين من الرِّيف إلى المدن، على اعتبار أنَّ أكثرهم قد لا يوفَّق في الحصول على فرصة عملٍ في القطاع الرَّسمي، وقد ينتهي به الحال إلى سُكْنى الأحياء الفقيرة، والمَدافن، والاشتغال في مهن متواضعة اقتصاديًا واجتماعيًا[5]. ويقرِّر البعض أنَّه يجب تغيير المفهوم التقليدي لما يسمِّى القطاع غير الرسمي، حيث إنَّه ليس قطاعًا متجانسًا، بل مجموعة من الأنشطة التي تمثِّل الغالبية العظمى من قوَّة العمل، ولذا ينبغي تسميته بالاقتصاد غير الرسمي. ويقترح أنَّ هذا الاقتصاد يشتمل على قسمين مختلفين، هما[6]:

1. قطاع المشروعات الصغيرة: هو الجانب المنتج من الاقتصاد غير الرَّسمي، وهو أيضًا القطاع الذي يستجيب للسياسات الاقتصادية، ويمثل نحو 25% من الاقتصاد غير الرَّسمي، وتُشير التجارب

[4] غازي الصوراني، اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام، 2019، ص281.

[5] د. صابر أحمد عبد الباقي، الاقتصاد غير المنظم: https://bit.ly/3D86dnU

[6] مرجع سابق، غازي الصوراني، ص282.

الدولية إلى أنَّ القطاع المُنتج من الاقتصاد غير الرَّسمي يتمتع بقدرةٍ كبيرةٍ على امتصاص أعداد كبيرة من قوَّة العمل، كما يلبِّي احتياجات فئات الدَّخل المنخفضة، ويشار إلى أنَّ زيادة القدرة الاستيعابية لهذا القطاع تتطلَّب حزمةً من السياسات، تشتمل أربعة أركان، وهي: الائتمان، وتصميم المنتجات، والتسويق، والتنظيم.

2. قطاع العمل العشوائي: يمثل إستراتيجيات البقاء للفقراء، ويمثل حوالي 75% من الاقتصاد غير الرَّسمي، ويجب العناية به في إطار إستراتيجيَّات محاربة الفقر، عن طريق التحويلات المباشرة.

من أهمَّ الأسباب التي أدَّت إلى توسُّع قطاع العمل غير المنظَّم، لاسيَّما في قطاع غزة ما يأتي:

- الحصار الإسرائيلي الذي يؤثِّر على كلِّ القطاعات، لاسيَّما القطاع الاقتصادي، والذي يرتبط بشكلٍ مباشرٍ بقطاع العمل، سواء كان منظَّمًا أو غير منظَّم، حيث كان للاحتلال الإسرائيلي الدَّور الأكبر في تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لدى المواطنين في قطاع غزَّة، وهو ما أثَّر سلبًا على طبقة العمال، ما اضطرهم للعمل في قطاع العمل غير المنظَّم، في سبيل تأمين قوت يومهم، الذي يمكِّنهم من البقاء على قيد الحياة.
- محدودية الوظائف العامَّة، وربما انعدامها لبعض خريجي الجامعات، وهذا يعني تزايد عدد العمال بشكلٍ كبيرٍ، حيث يضطر الخريج للعمل في أيِّ مجالٍ غير مجال دراسته، وسيُرغم على العمل في قطاع العمل غير المنظم؛ لأنَّه لا سبيل أمامه سوى ذلك.
- التضخُّم السكاني، وهو ما يعني ازدياد القوى العاملة بشكل لا يتناسب مع عدد المشاريع الاقتصادية، ما يعني أنَّ هذه المنشآت لنْ تستوعب أعدادًا إضافيةً من العمَّال، وبالتالي يضطرُّ العامل للُّجوء إلى قطاع العمل غير المنظم.

تأثير الحصار والانقسام على العمالة غير المنظمة

1. الحصار الإسرائيلي

يُوْصف الحصار المفروض على قطاع غزة بأنَّه الأكثر بشاعةً، سواء في دوافعه، أو أسبابه الاقتصادية، والسياسية المباشرة، أو في دوافعه السِّياسية بعيدة المدى، فهو حصارٌ لا يستهدف إنهاء الانقسام، أو إسقاط حكومته، بقدر ما يستهدف تفكيك البنيان السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي للشَّعب الفلسطيني كلِّه، وإيصاله إلى حالةٍ من الإحباط واليأس عبر تراكُم عوامل الإفقار، والمُعاناة، والحرمان التي تمهِّد بدورها

إلى إرباك الأولويات في الذهنية الفلسطينية؛ ليصبح أولويةً ثانيةً أو ثانويةً، لحساب أولوية توفير الحدِّ الأدنى من مُستلزمات الحياة، ولُقمة العيش، ارتباطًا بانْسداد الأفق السِّياسي، وتفاقم مظاهر البطالة والفقر التي تراكم بدورها مظاهر الإحباط واليأس[7].

ومع تزايد عدد القطاعات غير المنظَّمة في ظلِّ تزايد نسبة الفقر والبطالة، وتدفُّق خرِّيجي الجامعات بأعداد ضخمة، وتدهور سوق العمل، وقلَّة الموارد الطبيعية النَّاتج عن سياسات الحصار، والذي أدَّى أيضًا لتزايد عدد الأيدي العاملة، لجأ الكثيرون للبحث والعمل في تلك القطاعات بسبب قلة الوظائف الرسمية بهدف الاسترزاق وتأمين قوت اليوم.

2. الانقسام السِّياسي

أدَّى استمرار الانقسام السياسي إلى انهيار في البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وفصْل قطاع غزَّة عن الضفة الغربية إداريًا؛ ما زاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية، وتدنِّي قدراته الإنتاجية، وتراجع معدلات الدَّخل المحلي والإجمالي.

و أثَّر الانقسام السياسي على الاقتصاد الفلسطيني؛ ما أدى إلى زيادة نسبة الفقر، وانعدام فرص العمل في قطاع غزة خصوصًا، والتي أدَّت إلى ارتفاع معدلات البطالة[8]، وكذلك قيام "إسرائيل" تحت ذرائع مختلفة بضرب واستهداف المنشآت الاقتصادية والصناعية في قطاع غزة، كما أنَّ تفاقم واشتداد الحصار الذي وصل إلى أعلى مستوياته أعاق النُّمو الاقتصادي لجميع القطاعات.

وتخرّج الجامعات في غزة ما بين (15–18) ألف طالب سنويًا، دون مواءمة مع متطلبات سوق العمل، ما أدَّى إلى فائضٍ هائلٍ في العرض في ظل غياب طلب يستوعب الخريجين. كلُّ ذلك زادَ من معدَّلات البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) إلى حوالي 24٪ في فلسطيني في الربع الثاني من 2022 (44٪ في قطاع غزة و14٪ في الضفة الغربية)، أمَّا على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 21٪ مقابل 38٪ للإناث، وبلغ معدَّل البطالة بين الشباب (19–29 عامًا) حوالي 34.9% في الرُّبع الثاني 2022، (59.3٪ في قطاع غزة و20.8٪ في الضفة الغربية)، أمَّا على مستوى النَّوع فقد بلغت النسبة 28.5% لدى الذكور، مقابل 55.7% لدى الإناث، وبلغ معدَّل البطالة بين الشباب (19–29) سنةً

[7] مرجع سابق (غازي الصوراني . اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام)، ص72–73.

[8] الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، ص1.

للخرِّيجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، حوالي 48% بواقع 29% في الضفة الغربية مقابل 72% في قطاع غزة.[9]

التحدِّيات التي تواجه العاملين في القطاعات غير المنظمة:

إنَّ أصل هذه التحدِّيات ينبع من كوْن العمل غير المنظم لا يطبِّق معايير العمل اللائق، حيث يعاني العاملون في هذا القطاع بشكلٍ عامٍ من فقدان الأمان الاجتماعي والاقتصادي، لاسيَّما أنَّهم:

- يعملون في ظلِّ ظروف عملٍ غير ملائمة وغير آمنة.
- يعانون من مستوياتٍ عاليةٍ من الأمِّية، ومستويات متدنِّية من المهارات، ومن فرص التَّدريب غير الكافية.
- لديهم دخل أقل ثباتًا، وأقل انتظامًا، وأدنى مستوى مقارنةً بالدَّخل في قطاع العمل المنظم.
- يعانون من ساعات عمل أطول.
- يعانون من غياب المفاوضة الجماعية، وحقوق التمثيل.
- مُستبعدون من خطط الضمان الاجتماعي.
- مُستبعدون من حقِّهم في التَّأمين الصِّحي، خاصة في حال إصابات العمل.
- مُستبعدون من تطبيق التشريعات المتعلقة بالسَّلامة، والصِّحة، والأمومة، وغيرها من التشريعات الخاصة بحماية العمال.

من خلال ما سبق، يتَّضح أنَّ جُلَّ التَّحديات تتمحور حول فقدان العمال لحقوقهم الأساسية، التي كفلتها لهم الشَّرائع والمواثيق الدولية والمحلية، إذ يعمل حوالي ثلثي المُستخدَمين بأجر في القطاع الخاص دون عقد عمل، بواقع 88% في قطاع غزة، و58% في الضفة الغربية، و24% منهم يحصلون على مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل 47% من المُستخدمات بأجرٍ في القطاع الخاصِّ يحصُلْنَ على إجازة أمومةٍ مدفوعةِ الأجر.[10]

[9] الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، مسح القوى العاملة 2022.

[10] الجهاز المركزي الفلسطيني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2022.

الخاتمة:

في ضوء ما ذكرنا سابقًا، نتوصَّل إلى عدَّة أمور تعدُّ العائق الأساسي لجميع الأمور الاقتصادية داخل القطاع، وتتمثَّل بالانقسام السِّياسي، فيجب التعجيل بحلِّ هذا الانقسام، والتوصُّل إلى مصالحة وطنيَّة، والنُّهوض باقتصاد القطاع، والذي يؤهِّل الفلسطينيِّين لتوحيد الجهود، والعمل من أجل إنهاء الحصار الإسرائيلي، والسِّياسات التَّضييقية التي أثَّرت بشكلٍ كبيرٍ على اقتصاد القطاع، وارتفاع نسبة البطالة.